الأنباء
الاحد 17 ديسمبر 2017

لمشاهدة الصفحة PDF

مقابلة

تطبيق "ordarz" منافس جديد دون رسوم لأصحاب المحلات

لا يزال يستقبل السوق الكويتي منافسا جديدا يوميا لسوق التطبيقات الإلكترونية على الهواتف الذكية. فخلال الفترة الماضية تم بيع "طلبات" و"كاريدج" بمبالغ لم نتوقع الوصول إليها. إذ فتح ذلك شهية الشباب الكويتي لتصنيع تطبيقات وإحياء السوق من جديد بتطبيقات مبتكرة ومنافسة للتطبيقات الموجودة في السوق. وتكمن الثروة في شركات الإنترنت. في قدرتها على جمع بيانات هائلة عن المستهلكين وتحليلها في منصات خاصة تمكن من فهم المستهلك واهتماماته ورغباته وقدراته الشرائية. ثم تساعدها هذه المعلومات المتراكمة على توقع حاجاته الاستهلاكية مستقبلا وضمان تكرار شرائه وإبقائه زبونا مدى الحياة. لذا تعتبر المعلومات عن كل زبون قيمة بحد ذاتها تدخل في تقييم أصول الشركة. وفي هذا السياق. أجرت "الأنباء" مقابلة مع مؤسس تطبيق ordarz جاسم البعنون. الذي قال إن "المنافسة تجعلنا نعمل على كسب ود ورضا المستهلك. وتجعلنا نسعى الى أن تكون لدينا مزايا أفضل من غيرنا. في مجال الخدمات التي نقدمها. ومن خلال التعرف على مناطق القوة والضعف لدينا". ويتحدث البعنون. الذي أسس تطبيقه للتو. عن فكرة تطبيقه قائلا: "ordarz وسيط بين أصحاب المحلات والزبائن. اذ نقوم بتسهيل عمليات الشراء والبيع إلكترونيا. التطبيق يدعم بالمجان أصحاب المحلات من الشباب الكويتي. حيث إن أصحاب المحلات يتمتعون بكامل قيمة الطلبات التي تتم من الزبائن دون رسوم". وفيما يلي التفاصيل:

عبدالرحمن خالد

جاسم البعنون

البعنون: نسهل عملية الشراء والبيع إلكترونياً

حدثنا عن انطلاق تطبيق ordarz؟

● **بدأت فكرة عمل تطبيق ordarz في منتصف 2016 وكانت الانطلاقة للتطبيق في الربع الأخير من 2017.**

ما نموذج العمل الذي تقومون به في التطبيق؟ وما الخدمات التي ستوفرونها للزبائن؟

● **نموذج العمل يقوم على الوساطة بين أصحاب المحلات والزبائن، حيث نقوم بتسهيل عمليات الشراء والبيع إلكترونيا بين الطرفين البائع والمشتري، وهناك عدة خدمات نوفرها للزبائن من حيث تسهيل عمليات الشراء إلكترونيا وتتبع الطلب وخدمة الحجز وتسلم الطلب من قبل الزبون دون الحاجة إلى الانتظار في الصف، وقريبا خدمة حجز الطاولة في المطاعم التي توفر هذه الخدمة.**

هل تملكون أسطولا من السيارات والدراجات النارية للتوصيل؟

● **تطبيق ordarz لا يوفر خدمة توصيل لأصحاب المحلات، لأن فكرة التطبيق هي الدعم المجاني لأصحاب المحلات من الشباب الكويتي.**

ما الميزة التنافسية الخاصة بكم، في حين أن العديد من التطبيقات كطلبات وكاريدج وغيرهما لديهم مثل فكرتكم؟

● **الميزة التنافسية في تطبيق ordarz عدم وجود رسوم على الطلبات التي تتم من قبل الزبائن، حيث إن الرسوم على الطلبات من الممكن ان تتعدى قيمة إيجار المحل لذلك أصحاب المحلات المشاركة في تطبيق ordarz يتمتعون بكامل قيمة الطلبات التي تتم من الزبائن، غير أنها منافسة جميلة فهي تؤدي إلى خلق أفكار جديدة وتدفعنا إلى أن نكون منافسين حقيقيين. وفيما يتعلق بالأسعار، فإنك إذا لم تكن منافسا سعريا فإنك قد تضطر للخروج من السوق.**

كيف تتوقع أن يكون أداؤكم في ظل تلك المنافسة الشديدة؟ وهل ترون أن السوق الكويتي تشبع من ناحية بزنس التوصيل؟

● **في الواقع نعم يمكننا القول ان هناك منافسة شديدة، ولكن السوق قد تطور كثيرا في المنطقة وأصبح ينمو بشكل سريع وكبير ايضا، كما أن الطلب نما هو الآخر بشكل كبير، وهذا طبيعي نتيجة الزيادة الكبيرة في النمو السكاني ونتيجة النمو الكبير في قطاع الأغذية والمنافسة محلية وعالمية طبعا.**

المنافسة من جانب تجعل العمل أصعب بكثير، ومن جانب آخر تجعلنا نحافظ على قدراتنا التنافسية، وتجعلنا نعمل على كسب ود ورضا المستهلك، وتجعلنا نسعى الى أن تكون لدينا مزايا أفضل من غيرنا، في مجال الخدمات التي نقدمها، ومن خلال التعرف على مناطق القوة والضعف لدينا.

أما بالنسبة لبزنس التوصيل، يمكنني القول ان هناك قوى شرائية عالية لدى البشر وهذه القوى تحتاج إلى هذا النوع من البزنس.

ما الأمور التي ستعتمدون عليها في الفترة المقبلة لتسويق التطبيق؟

● **سنعتمد على التسويق المباشر والتسويق الإلكتروني وايضا وسائل التواصل الاجتماعي على اختلافها لعرض وتوصيل الفكرة والتطبيق لأكبر قاعدة وعدد من العملاء.**

ما خططكم في السنوات الخمس المقبلة؟ وماذا تستهدفون؟

● **الاجتهاد والعمل من اجل تطبيق الخطة في السنة الاولى والتوسع محليا وتغطية القطاع بالكامل، وبعد التوسع محليا سنعمل على التوجه الى دول الخليج العربي ثم سنتجه الى التوسع والانتشار في الدول العربية ونطمح الى أن نكون من شركات التجارة الإلكترونية الكبرى الداعمة لمجهود الشباب.**

بعض أصحاب التطبيقات الإلكترونية يهتم اكثر حاليا ببيانات العملاء او المستخدمين للعمل مستقبلا على الترويج لها أو مدها بأحدث المعلومات؟ حدثنا عن استفادتكم من تلك البيانات؟

● **مما لا شك فيه أن هذه البيانات حسب الاتفاقية طبعا سرية ويجب المحافظة عليها، لكننا نقوم باستخدامها مع العملاء للتعريف بمزايا وخصائص التطبيق وكيفية الاستفادة من العروض والخدمات المقدمة، بالإضافة إلى دراسة أفكار ومقترحات العملاء والعمل على تحسين الخدمة والعمل لهم.**

ما مدى إنفاقكم على تطوير الـ «software» الخاص بالتطبيق؟ وما مدى اهتمامكم في الـ «user experience» والـ «user imagination»؟

● **بالطبع هناك رأسمال وميزانية وضعت لإتمام التطبيق بأفضل صورة والعمل على تطويره وتحديثه من جميع الأمور والنواحي، كما أخذنا بالحسبان توقعات ورغبات المستخدم للوصول إلى هدفه من دون جهد كبير وفي بيئة بسيطة، سهلة وسلسة، فإن التوازن بين الكفتين User experience وuser imagination كفيل بإنجاح واجهة المستخدم.**

كم عدد فريق العمل وماذا يفعلون تحديدا؟

● **فريق العمل حاليا مكون من 5 أشخاص بمختلف الوظائف والتخصص، وفي تطبيق ordarz نسعى الى ان نجعل جميع الأعمال إلكترونية بالكامل.**

ضرورة تقليص دور القطاع العام والمضي في الخصخصة

"صندوق النقد": ارفعوا أسعار الطاقة وخفضوا الإنفاق الحكومي

أوصى صندوق النقد دول الخليج بضرورة التركيز على ترشيد الإنفاق وإجراء مزيد من الإصلاحات في أسعار الطاقة، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وتحسين كفاءة الإنفاق الرأسمالي.

وأضاف الصندوق في تقرير حول آفاق الاقتصاد وتحديات السياسة في دول مجلس التعاون الخليجي، أنه ينبغي أن يقترن الضبط المالي بإجراء مزيد من التحسينات في أطر المالية العامة ومؤسساتها، مؤكدا ان اتجاه سياسة المالية العامة في مجلس التعاون الخليجي يتسق إلى حد كبير مع هذه التوصيات.

وبين ان تنويع النشاط وتنمية القطاع الخاص لتعويض انخفاض الإنفاق الحكومي وضمان تحقيق نمو أقوى قادر على الاستمرار واحتوائي لجميع شرائح المجتمع يتطلب تكثيف الإصلاحات لتحسين مناخ الأعمال وتقليص دور القطاع العام في الاقتصاد من خلال الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

يجب تحفيز المواطنين للعمل الخاص وتقديم التمويل اللازم للمشروعات

البنوك لا تزال تتمتع بمستوى جيد من الربحية والرسملة والسيولة

وأوضح انه يتعين إجراء إصلاحات لزيادة الحوافز التي تدفع المواطنين للعمل في القطاع الخاص وتؤدي بالقطاع الخاص إلى توظيفهم.

وأشار إلى أنه ينبغي أن يستمر توجيه السياسات نحو إدارة أوضاع السيولة المتغيرة في النظام المصرفي ودعم فرص القطاع الخاص في الحصول على التمويل، مشيرا إلى ان البنوك لا تزال تتمتع بمستوى جيد من الربحية والرسملة والسيولة، ولكن مع توقع أن يظل النمو ضعيفا نسبيا، فمن الضروري مواصلة المراقبة المكثفة لمواطن الضعف في القطاع المالي.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع نمو القطاع غير النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى 2,6٪ هذا العام من 1,8٪ خلال العام الماضي، مبينا ان آفاق النمو في دول الخليج لا تزال ضعيفة على المدى المتوسط في سياق أسعار النفط المنخفضة والمخاطر الجغرافية/ السياسية.

ورجح انه مع انخفاض الإنتاج النفطي يرجح انخفاض النمو الكلي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 0,5٪ في 2017 بعد أن بلغ 2,2٪ في 2016.

كما توقع ايضا أن يبلغ النمو العالمي 3,6٪ هذا العام، و3,7٪ في 2018، مقارنة بمعدل 3,2٪ في 2016. وتحيط بهذه التوقعات مخاطر متوازنة بشكل عام على المدى القصير، ولكنها تميل إلى الجانب السلبي على المدى المتوسط. وينتظر أن تؤدي بيئة النمو العالمي الأكثر إيجابية إلى دعم الطلب النفطي بما يجعله أقوى إلى حد ما. ومع استمرار التضخم الضعيف في البلدان المتقدمة، يتوقع أن تظل السياسة النقدية تيسيرية.

تقرير الشال

تردي أداء الإدارة العامة.. واستشراء الفساد

انتقد تقرير الشال التشكيل الحكومي الجديد دون ان يستهدف أحدا من الوزراء بشخصه بينما استهدف سياسة عامة خاطئة، نتيجتها ترد كبير في أداء الإدارة العامة على كل المستويات، مثل استشراء الفساد، التخلف في مؤشرات التنافسية وسهولة بدء الأعمال وتردي التعليم والبنى التحتية وقيم الإنتاج بشكل عام. ولأن الكويت اقتصاد يولد فيه القطاع العام ثلثي ناتجه المحلي الإجمالي، وتوظف الحكومة 75٪ من عمالته المواطنة، تحتاج الدولة إلى إدارة عامة متميزة، بينما تحصد العكس في الواقع نتاج نهج المحاصصة. وكانت أسعار النفط المرتفعة وارتفاع معدلات إنتاجه تغطي على كل العيوب، بينما باتت البلد تحقق نموا اقتصاديا سالبا بحدود 2,1٪ في 2017، وعجزا في الحساب الجاري لأول مرة منذ نحو ربع قرن، وعجز في موازنتها العامة يراوح للسنة المالية الحالية ما بين 3,5–4 مليارات دينار، وتنتظر سوق العمل فيها قدوم نحو 420 ألف مواطن ومواطنة في حدود 15 سنة.

وتوقع التقرير أن الحكومة الحالية لن تستمر أطول من معدل عمر الحكومات الست السابقة، إلا أن الأضرار التي تلحق بالبلد الناتجة عن تأخير إنجاز إصلاحات حقيقية في ظل ظروف جيوسياسية ملتهبة، تضعف كثيرا من فرص نجاح أي حكومة قادمة في إصلاح ما تم تخريبه.

اتفاق خفض إنتاج النفط قد لا يصمد طويلاً

أوضح تقرير الشال أن برميل مزيج خام «برنت» حافظ على معدل مستوى سعري أعلى قليلا من 60 دولارا، بعد اجتماع «أوبيك» الأخير في ديسمبر 2017، وقررت تمديد اتفاق خفض إنتاجها حتى نهاية 2018.

وقال التقرير إن اتفاقات خفض الإنتاج، أي التحكم اصطناعيا في جانب العرض، لا تصمد طويلا في العادة، لكنها مهمة في الوقت الحالي لأنها تمنح فرصة لبعض الدول النفطية للحفاظ على استقرارها على المدى القصير.

وأضاف أن حقبة رواج سوق النفط الأخيرة دامت ما بين بدايات القرن الحالي وعام 2014، أكثر من عقد من الزمن، تضاعفت خلالها أسعاره نحو 5 أضعاف، وارتكبت معظم دول النفط نفس خطايا الماضي بمضاعفة نفقاتها العامة نحو 5 أضعاف أيضا. وتسببت فترة الرواج تلك في مشكلتين كبيرتين، الأولى هي اتساع كبير في فجوة الخلل المالي أصبحت حاليا معها استدامة المالية لمعظم دول النفط مستحيلة، والثانية هي تغيير جوهري في اقتصاديات بدائل النفط، وأهمها النفط غير التقليدي.

المشكلة الأولى، بات علاجها هدف سياسات الإصلاح المالي والاقتصاد في دول النفط، وبينما قد ينجح بعضها في الإفادة من دروس الصدمة، بعضها الآخر، إما فقد استقراره مثل فنزويلا، أو في الطريق إلى ذلك.

بينما المشكلة الثانية، وضعت سقفا أعلى لأسعار النفط أدنى بنحو 50٪ من أسعار آخر سنوات رواجه، أي أسعار عام 2013، ومازال التهديد قائما بتطوير تقنيات إنتاج النفط غير التقليدي لتصبح أدنى كلفة. ذلك يعني، أن دول النفط المدمنة على إيراداته، تتضرر في الحالتين، حالة ارتفاع الأسعار، أو حالة انخفاضها، وعليه هي مجبرة على الدفاع عن أسعار معتدلة، هابطة بما يحفظ استدامة الحاجة إلى النفط التقليدي، ومرتفعة بما يضمن استقرار هش لبعض دول النفط على المدى القصير إلى المتوسط.

وعودة إلى اجتماع «أوبيك» الأخير، في تصريح لاحق، يرى وزير النفط الكويتي السابق ضرورة عقد اجتماع في يونيو 2018 لمراجعة مبدأ خفض الإنتاج، وفي اعتقادنا أنها دعوة في مكانها إذا كان الهدف هو ضمان استدامة الحاجة إلى النفط التقليدي.

وأي اتفاق قادم، لا بد أن ينظر إلى المدى الطويل، وأن ينعقد بعد دراسة عميقة لمستوى السعر الذي يضمن استدامة الحاجة إلى النفط، وذلك لن يحدث إذا استمر الهدف الغالب هو استقرار بعض دوله العاجزة عن إصلاح أوضاعها، فالمدى الزمني الذي أتاحه الاتفاق، لا بد أن يكون كافيا لمعظم دول النفط لتكيف ماليتها العامة مع أدنى سعر ممكن له، أما البديل فهو استقرار المدى القصير، وربما المتوسط، مقابل فوضى عارمة على المدى الطويل.

28,6٪ انخفاض سيولة العقار في نوفمبر

أشار تقرير الشال إلى انخفاض في سيولة سوق العقار خلال نوفمبر الماضي، مقارنة بسيولة أكتوبر 2017، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 165,8 مليون دينار، وهي قيمة أدنى بما نسبته 25,8٪، البالغة نحو 223,5 مليون دينار، بينما انخفضت 28,6٪ مقارنة مع نوفمبر 2016، حسب إدارة التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل.

وتوزعت تداولات نوفمبر 2017 ما بين 147,3 مليون دينار عقودا، ونحو 18,5 مليون دينار وكالات. في حين بلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 336 صفقة، توزعت بين 301 عقودا و35 وكالات، وحصدت محافظة الأحمدي أعلى نسبة في عدد الصفقات العقارية والبالغة 87 صفقة، وممثلة بنحو 25,9٪ من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تلتها محافظة العاصمة بـ 64 صفقة أو نحو 19٪، في حين حصلت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 29 صفقة أو بنحو 8,6٪ من الإجمالي.

وعند مقارنة تداولات نوفمبر 2017 بمثيلتها، للشهر نفسه، من السنة الفائتة، نلاحظ انخفاضا في سيولة السوق العقاري أيضا، إذ انخفضت قيمة تلك التداولات، من نحو 232,1 مليون دينار إلى نحو 165,8 مليون دينار، أي بما نسبته 28,6٪.

وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية 2017 حتى نوفمبر الماضي، بمثيلتها من عام 2016، نلاحظ ارتفاعا طفيفا، في إجمالي سيولة السوق العقاري، من نحو 2,193 مليار دينار إلى نحو 2,199 مليار دينار، أي بما نسبته 0,3٪. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق، خلال ما تبقى من السنة –شهر واحد– عند المستوى ذاته، فستبلغ قيمة تداولات السوق –عقودا ووكالات– نحو 2,40 مليار دينار، وهي أدنى بما قيمته 97,2 مليون دينار عن قيمة تداولات السنة الماضية، أي انخفاض 3,9٪، عن مستوى 2016، الذي بلغت قيمة تداوله نحو 2,50 مليار دينار.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص 96,9 مليون دينار منخفضة 17,1٪ مقارنة مع أكتوبر 2017، عندما بلغت 116,8 مليون دينار، وتمثل 58,5٪ من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 52,3٪ في أكتوبر 2017.

وانخفضت، قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري إلى نحو 41,5 مليون دينار، أي بانخفاض 30,9٪ مقارنة مع أكتوبر 2017، حين بلغت نحو 60,1 مليون دينار، وانخفضت مساهمته من جملة السيولة إلى نحو 25,1٪، مقارنة بما نسبته 26,9٪ في أكتوبر 2017. وبلغ معدل قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهرا نحو 60,8 مليون دينار، أي ان قيمة تداولات هذا الشهر أدنى 31,6٪ مقارنة بمعدل 12 شهرا.

وانخفضت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى 25,8 مليون دينار، أي انخفض بنحو 44,5٪ مقارنة مع أكتوبر 2017، حين بلغت 46,5 مليون دينار.

مدعوماً بنمو الاقتصاد العالمي.. رغم الوصول إلى مستوى 60 دولاراً

"كامكو": ارتفاع متوقع للطلب على النفط

قال تقرير صادر عن شركة كامكو للاستثمار إن أسعار النفط ظلت تتحرك ضمن نطاق محدود وشهدت تقلبات بسيطة لتستقر فوق مستويات 60 دولارا للبرميل خلال نوفمبر والأسبوعين الأولين من ديسمبر، وذلك في أعقاب تمديد اتفاقية خفض الإنتاج حتى نهاية 2018.

كما ساهم إغلاق خط أنابيب بحر الشمال لإجراء أعمال الصيانة والإصلاحات بعد اكتشاف تسريبات به، في وضع مزيد من الضغوط التي أدت لارتفاع أسعار خام مزيج برنت نظرا لنقل هذا الخط لنحو 450 ألف برميل يوميا من خام فورتيس من بحر الشمال إلى اسكتلندا.

ويعد خط الأنابيب أكبر الخطوط التي تنقل خامات نفط بحر الشمال الخمسة ومن غير المعلوم متى سيعود إلى العمل مجددا، فيما تشير بعض التوقعات إلى استمرار إغلاقه لعدة أسابيع لإتمام عمليات الإصلاح. وواصلت أسعار النفط ارتفاعاتها على مدار شهري نوفمبر وديسمبر على خلفية تمديد اتفاقية خفض الإنتاج ما بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء بمنظمة الأوبيك مدعومة بتقارير تشير إلى إعادة توازن سوق النفط بوتيرة أسرع.

وبقيت أسعار العقود الفورية في وضع مريح فوق مستوى 60 دولارا للبرميل خلال نوفمبر والأسبوعين الأولين من ديسمبر بعد أن بلغت اعلى مستوياتها اليومية عند 62,07 دولارا للبرميل في الأسبوع الأول من نوفمبر، فيما يعد اعلى مستوياتها منذ يونيو 2015. كما سجل متوسط أسعار خام برنت أعلى مستوياته على مدى 36 شهرا في نوفمبر ببلوغها 62,71 دولارا للبرميل مسجلا ارتفاعا بنسبة 9,1٪ على أساس شهري .

كما تلقت أسعار النفط دعما على خلفية تصريحات أمين عام منظمة «أوبيك» التي أشار خلالها إلى ان اتفاقية خفض الانتاج الحالي تدفع الى اعادة توازن سوق النفط بوتيرة متسارعة نظرا لانخفاض المخزون الى 130 مليون برميل فوق متوسط الخمس سنوات.

وقد أدى ذلك أيضا إلى إثارة محادثات حول استراتيجية الخروج من اتفاقية خفض الانتاج، إلا أن أمين عام منظمة «أوبيك» أفصح عن مواصلة المنتجين العمل على استراتيجية تهدف نحو استمرارية تعديل المعروض النفطي خارج نطاق الاتفاقية القائمة حتى نهاية 2018، مضيفا أن المقومات الأساسية لسوق النفط لا تزال قوية وأن نمو الاقتصاد العالمي يدعم ارتفاع الطلب على النفط في المستقبل.